

نحو سلام في العراق ومع العراق: خطة مقترحة (*)

المؤسسة المتعددة القوميات

لوند - السويد.

العراق: ثلاثة تحديات

١ - يتبلور في أنحاء العالم كله إجماع على أن غزو العراق واحتلاله فشلاً في جلب حالة سوية إلى البلد والسماح لمواطنيه بالعيش بكرامة والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

٢ - الأحوال في العراق تذكر صراحة هي في أمس الحاجة إلى مقاربة جديدة وإنسانية. المطلوب مبادرة استشرافية تُعنى فقط بإعادة بناء أمة ضمن إطار شرق أوسط جديد^(١).

٣ - لا مفرّ لمجتمع الشعوب العالمي، أي الأمم المتحدة وأعضائها من الدول، من التحديات الخلقية والفكرية والقانونية الناشئة من مأساة العراق. طبعاً، الخطر يحيق برخاء العراق وسيادته. لكن لا يمكن في الوقت نفسه نسيان الأمن والرخاء العالميين.

لا بد للعالم من أن يعرف:

أ - كيف جرى الترويج لسياسة تتعلق بالعراق بما هي عليه من مصلحة شخصية وجهل وسوء تخطيط، وكيف جرى تقبلها كمساهمة حقيقية في تعزيز حقوق الإنسان، والسلام، والعدل في العراق، وكيف يمكن الحيلولة دون حدوث أي أمر مماثل في المستقبل.

ب - كيف يمكن إزالة الاحتلال في أقرب وقت ممكن ما دام وقّعه هداماً أكثر مما هو بئاً.

ج - أي نوع من السياسات الجديدة للسلام والتطبيع يمكن اتّباعه داخل العراق، على المستوى الإقليمي، وكذلك بين الشعب العراقي والأمم الممارسة للاحتلال.

(*) هذه الخطة المقترحة صدرت عن المؤسسة المتعددة القوميات (Transnational Foundation-TFF) في

لوند - السويد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ تحت عنوان: «Towards Peace in and with Iraq».

(١) انظر مثلاً الرسالة المفتوحة التي وجهتها المؤسسة المتعددة القوميات (TFF) إلى الجمعية العامة للأمم

المتحدة في: < http://www.transnational.org/Resources_Treasures/2007/OpenLetterKi-moon.html > .

من نظرة هدامة إلى نظرة بناءة

إن الاحتلال هو السبب الأساسي لقيام عراقيين بقتل عراقيين اليوم. هذا لا يعني أن هذا الواقع المأساوي سيبلغ نهايته عند زوال الاحتلال. مع ذلك، فإن الشرط المسبق للحالة السوية هو انتهاء الاحتلال الأجنبي. وهذا لا يمكن أن يحدث في فراغ، فمجرد الانسحاب وعدم تقديم شيء أفضل إلى العراقيين بعد أن أُنزلت بحياتهم ومجتمعهم هذه النكبة الفريدة سيكونان عملاً غير مبرّر وغير مسؤول. وليس الاهتمام بالكارثة الإنسانية بديلاً من رؤية بشأن ما ينبغي فعله لتحويل النقاش ضد الحرب إلى مبادرة مع السلام حالما ترحل قوات عن العراق^(٢).

إن الانطباع الموافق سياسياً هو أن العراق سوف ينهار في حال رحلت قوات الاحتلال الآن. وما نشهده في وسائل الإعلام من «اندفاع» في الحجج المؤيدة للاحتلال هو جزء من رأي أوسع فيه من الإهانة، ما يوحي بأن ليس هناك بديل قابل للتطبيق من استمرار وجود الاحتلال. وهذه معلومة مضلّة يجب تعريتها.

بيد أن مستقبلاً أحسن للعراق لن يتوقف فقط على سحب القوات، وإنما على كيف يمضي التعاون الدولي مع العراق ومواطنيه قُدماً فيما الاحتلال يلفظ أنفاسه.

حوار وليس سياسة «انسحب وانس»

قد يغدو الحوار خيار سياسة من أجل العراق أكثر جاذبية فيما المأزق في أفغانستان يشتدّ والاشتباك مع إيران يصرف الانتباه عن العراق. أيّاً يكن الأمر، يجب أن يكون الشعب العراقي مقتنعاً بأن الاستقلال والسيادة تجري إعادتهما إلى البلد، وأن يكون الاستعداد لدى الضالعين حقيقياً لجهة التعويض عما أحدثوه من أذى وضرر.

وستكون السياسة الأسوأ والأخطر هنا سياسة «انسحب وانس». فالغزو والاحتلال المستمر لا يزالان نكبة سياسية وفكرية وخُلُقِيّة. ومن شأن انسحاب يترك العراق لمصيره دون أي فرص لإصلاح اجتماعي - سياسي وتعويض عن خسائر الحرب ومساعدة في الإعمار أن يكون مقاربة خطيرة أخرى^(٣).

(٢) نودّ أن نقرّ - وأن نوجّه عنايتكم إلى - خطتين أخريين تتشاطر بعض أوجه التشابه مع هذه الخطة وتحظى، للأسف، بالقليل من اهتمام وسائل الإعلام، وهما خطة المرشح الرئاسي للسلام الديمقراطي دينيس كوسينيتش (Dennis Kucinich) المؤلفة من ١٢ نقطة والموجودة على الموقع: < <http://dk2008.us/endthewar> > وكتاب الخروج من العراق: خطة عملية للانسحاب الآن للمؤلفين جورج ماكغفرن ووليم ر. بولك في: < http://www.amazon.com/Out-Iraq-Practical-Plan-Withdrawal/dp/B000WMJ656/ref=sr_1_2?ie=UTF8&s=books&qid=1201452791&sr=1-2 > .

[وصدر هذا الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٦].

والمحتوى الأساسي لهذه الخطة متوافر أيضاً في: George S. McGovern and William Roe Polk, «The Way out of War: A Blueprint for Leaving Iraq Now», *Harper's Magazine* (October 2006).

وبعض النقاط الرئيسية في خطة TFF موجود في: Jan Oberg, *Predictable Fiasco: The Conflict with Iraq and Denmark as an Occupying Power* (2004) (in Danish).

(٣) هذا الخيار الملتبس خُلُقِيّاً سلكته عدة بلدان قامت بالانسحاب، مثل الدانمارك التي جرى سحب =

معايير أساسية لخطة سلام طويلة الأجل

أ - إعادة تثبيت القانون الدولي والمساءلة السياسية: يجب ألا يبقوا طلقاء إلى الأبد جميع أولئك الذين كانت لهم قبل غزو ٢٠٠٣ وما بعده يد في انتهاك حقوق الإنسان من خلال الدكتاتورية والعقوبات والغزو والاحتلال وتحملون مسؤولية تدمير أمة.

ب - تقبّل واقع أن أزمة العراق لا يمكن رؤيتها بعد الآن أزمة منفصلة عن أزمة الشرق الأوسط الأوسع.

ج - التشجيع على جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة الصفة العسكرية وفقاً لقرارات سابقة صدرت عن الأمم المتحدة^(٤).

د - إنهاء الوجود العسكري في الشرق الأوسط ككل.

هـ - استعداد جميع أطراف صراع العراق، بمن فيهم جماعات المقاومة، للانخراط في حلّ سلمي للصراع.

و - احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه: يجب أن يتضمن هذا قبول الملكية والسيطرة الوطنيتين على عائدات النفط الآن وفي المستقبل.

يجب أن يكون جانباً شاملاً من أي خطة سلام إحلال الشعب العراقي في وسط حوار وتغيير مع تشديد على الاحترام والكرامة وتسكين المخاوف وإزالة الأذى.

إن الشراكة والنزاهة والتعاطف مع عقود من الشقاء ستبدأ، إذا كانت أصيلة، عملية إقناع العراقيين بأن التعاون الدولي من هذا القبيل ليس عودة إلى احتلال مقنّع. ويتعيّن أن يكون شمول المجتمع المدني على جميع أصعدة بناء السلام جزءاً من تدابير بناء الثقة.

النقاط العشر في خطة المؤسسة المتعددة القوميات من أجل السلام في العراق ومع العراق

١ - إنهاء الاحتلال بسحب القوات الأجنبية، والمرتزقة، والقواعد العسكرية

إن وجود جماعات مقاومة منظمة في العراق اليوم هو نتيجة مباشرة لغزو ٢٠٠٣ والاحتلال الذي تلاه. وينطبق هذا أيضاً على جماعات إرهابية كـ «القاعدة» و«القاعدة في بلاد الرافدين»، فقوى الاحتلال أثارت وضعاً أشبه بحرب أهلية من طريق تأليب جماعات

= قواتها في آب/أغسطس ٢٠٠٧ دون أي اعتبار لكيف ينبغي للدانمارك وكيف يمكنها المساهمة في معالجة الجروح ومساعدة الشعب العراقي في أن يعيش حياة طبيعية من جديد.

(٤) الوثيقتان نواتا الصلة هما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ٣٢٦٣ الصادر في ٩ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٧٤، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم ٦٨٧/١٩٩١.

طائفية وإثنية مختلفة بعضها على بعض. وما كانت الصراعات وأعمال العنف الراهنة لتظهر بين المسلمين الشيعة والسنة مثلاً لولا وجود الاحتلال والتدخل الخارجي. كما إن الظروف التي أوجدها الاحتلال جذبت ضروباً عديدة من العناصر الإجرامية العراقية وغير العراقية.

وبقدر ما يمكن أن تشكّل هذه التطورات داخل العراق من خطورة، فإن شهادة عراقيين من كل طبقات المجتمع تعزّز الاعتقاد بأن انسحاب القوات الأجنبية سيؤدي إلى تراجع العنف، لا إلى تزايد، وخصوصاً إذا ما جرى اتخاذ سلسلة من التدابير المتوازنة مع انسحاب القوات.

باستمرار الاحتلال يستمر أيضاً أذى العراقيين وضررهم بعضهم ضد بعض. ولن تكون لهذا الواقع نهاية في عراق ما بعد الاحتلال، لكنه سيُخمد بالتدريج. وسيكون للانتقال من الاحتلال إلى مهمة دولية جديدة تدعم الاعتماد على الذات والاستقلال العراقي تأثير مهدي في التناحر الطائفي والأعمال الإجرامية.

يجب أن تتوافق نهاية الاحتلال مع إغلاق القواعد الأجنبية، ورحيل متعاقدين أمنيين وعسكريين أجانب ومرترقة، فضلاً عن تقليص شديد لحجم السفارة الأمريكية^(٥). وهذه كلها تجسيد مادي لوجود المحتل ولمصلحته في موارد الطاقة العراقية.

لقد تركت حروب الخليج الثلاث، وسنوات الاحتلال، مخلفات عسكرية هائلة في طول البلد وعرضه، ففي كل مكان ذخائر وألغام غير منفجرة، والأخطر منها جميعاً هو اليورانيوم المنضب وسواه من مواد أسلحة فتاكة مجربة. ولا بد من أن تكون نهاية الاحتلال بداية تطهير واسعة للمخلفات العسكرية، نظراً إلى ما تشكّله من خطر شديد على المدنيين.

٢ - إعادة سيادة العراق ووحدة أراضيه واحترامهما

ثمة الكثير جداً من التصوّرات المبسطة بشأن العراق، منها أن في العراق أساساً ثلاث جماعات مميزة بصورة واضحة: الأكراد في الشمال، والسنة في الوسط، والشيعة في الجنوب. وليس مثل هذا التقدير خلط وتشويش على صعيدي الانتماء الإثني والانتماء الديني فحسب، بل هو أيضاً غير صحيح في واقع الأمر. أولاً، أغلبية الأكراد سنة، وثانياً، العرب والأكراد مختلطون تقليدياً في معظم أنحاء البلد، فقبل الغزو كان في بغداد نحو مليون مواطن كردي، الأمر الذي جعلها أكبر تجمع في أي منطقة مدينية في العالم.

وقد قادت نظرية «الجماعات الثلاث» بعض الدخلاء، وعلى نحو خاطئ، إلى التفكير بغير

(٥) للمزيد عن خطط السفارة من Think Progress أيار/مايو ٢٠٠٧، انظر: <http://thinkprogress.org/photos-embassy-iraq/2007/05/29/> غير أن الرسوم المذكورة التي وضعتها الشركة الهندسية للسفارة لم تعد موجودة على موقعها في الإنترنت.

مسؤولية في تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء مستقلة بحكم ذاتي، إن لم تكن منفصلة تماماً^(٦). وعلى المساهمة الدولية في مساعدة العراق وإعادته إلى وضعه الصحيح أن تهدف، قبل كل شيء، إلى مساعدة العراق ومداداته كواحد لا كثلاثة. ومهما يحدث في العراق، فسيكون العراقيون هم من يقررون ويتفقون.

٣ - مهمة بناء سلام من أجل العراق تقودها الأمم المتحدة

في العراق، والشرق الأوسط الأوسع وما بعده، ثمة تحفّظ شديد تجاه مقاربات الأمم المتحدة التقليدية بشأن صراعات دولية بسبب تجارب سابقة مع أمم متحدة متلاعب بها. لذا، لا بد لمشاركة الأمم المتحدة في عملية سلام عراقية من أن تكفّ عن تنفيذ «مجرد عملية أخرى للأمم المتحدة».

لكي تكون الأمم المتحدة مقنعة كشريك، يجب عليها أن تُبدي استعداداً بيّناً لشراكة مع شعب العراق تنمّ عن احترام. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على مهمة للأمم المتحدة ذات قاعدة عريضة أن تجعل جهودها متضافرة ومتزامنة مع جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، وربما مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) أو مع منظمة متصورة للأمن والتعاون في أوروبا/الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي.

على مهمة الأمم المتحدة أن تعكس مقاربة وطريقة تفكير جديدتين كلياً. ويجب ألا ينسى أبداً أن الدكتاتورية والعقوبات الاقتصادية والحروب والغزو والاحتلال اجتمعت كلها لتُنزل دماراً لا نظير له في التاريخ بحياة الشعب العراقي ورخائه ومستقبله. ولا ريب في أن هذه ستكون أكبر مهمة للأمم المتحدة على الإطلاق. ينبغي أن تكون كبيرة بصورة كافية ومنسّقة بطرق كفيلة بتحقيق نتائج، لكن ألا تكون كبيرة إلى درجة تُشعر العراقيين بأنها احتلال جديد.

يجب أن يكون اهتمام مثل هذه الشراكة للأمم المتحدة مركّزاً على الأبعاد «الألين» من الصراع، بما فيها بناء الثقة بين شرائح المجتمع العراقي، وبناء الثقة بين العراقيين والدخلاء. ولا مجال لتجاهل واقع أن الصراع، وخصوصاً العنف، ينبت من الخوف والكرهية، والضغط طلباً للثأر، والإذلال، والعوز، والاعتقاد أن المطالب المشروعة لا مسموعة ولا مأخوذة في الاعتبار.

يجب التشديد مرة أخرى على أن جميع مواطني العراق الذين يقدر عددهم بـ ٢٦ مليون نسمة - بمن فيهم هؤلاء المقيمون في كردستان العراق في ظروف مادية وأمنية أفضل - يعانون بدرجة لم تشهدها الأزمنة الحديثة من قبل. ويجب في هذا السياق إبداء تنويه خاص بالمليون مهجّر داخل العراق والمليونين ونصف المليون عراقي الذين فروا من البلد^(٧).

(٦) انظر مؤسسة بروكينغز على: http://www.brookings.edu/fp/saban/analysis/june2007iraq_partition.htm .

(٧) http://www.oxfam.org.uk/resources/policy/conflict_disasters/bp105_iraq.html .

إذاً، لا بد من أن تكون للأمم المتحدة مهمة مخيفة لكن لا مناص منها، وهي تقديم المساعدة في عملية معقدة من مداواة إنسانية، وإعادة الحياة إلى الأحياء، وإعادة دمج المواطنين العائدين من الخارج، وتوفير المشورة بشأن الصحة العقلية والنفسية، ومعالجة الصدمات النفسية والواسعة النطاق - وخصوصاً لدى صغار السن - وتمكين المجتمع المدني بشكل عام. يجب ألا يغيب عن البال أن العراق فقد جيلين لا جيلاً واحداً من حيث الصحة والرفاه والتعليم، وفقد طبخته الوسطى الواسعة بسبب نُظم دكتاتورية وحروب، وبسبب الغزو والاحتلال، وأعمال القتل - بما في ذلك الاغتيالات المدبرة - والعقوبات واستنزاف الأدمغة.

ومن الخطوات الحاسمة باتجاه بعث روح الاعتماد على الذات والثقة بالنفس على المستوى الوطني، تمكين الشباب ومنحهم فرصاً سريعة للحصول العلمي داخل العراق وخارجه، وإعادة بناء مراكز التفوق ومؤسسات التعليم على المستويات كافة.

وفي حين أن الأمم المتحدة والمساهمة الدولية الأوسع ستركزان على تحديات مهياة للناس كي يستعيدوا عافيتهم، فسيكون هناك أيضاً مشاركة دولية في بناء المؤسسات، وإعادة الإعمار، وتطهير الفضلات السامة وغير السامة، وتسوية الديون، وتقديم تسهيلات تسليف للمواطنين.

٤ - شطب الديون

لقد قرّرت ٤٥ دولة شطب ما لها من ديون على العراق، أي ما مقداره ١٤٠ مليار دولار تقريباً^(٨). وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن يُتبع هذا القرار، بلا إبطاء، بتأكيد الشطب الفعلي. وللعراقيين حق في تقرير صريح تماماً حول تركيب هذه الديون، وميزان مدفوعات أخرى متبقية، وإجراءات الشطب القانونية. يجب أن يكونوا مؤهلين لمعرفة أيّ من الديون هي ديون سببتها حكومات سابقة، وما إذا كان مردّ شطب الديون إلى وجود ديون مشكوك في أمرها، أم إلى تصرف ينم عن شهامة ورقي أخلاق^(٩). لذا، فإن على خطة السلام أن تتضمن مراقبة دقيقة لحالة شطب الديون وعملية التفاوض.

٥ - التعويض الدولي عن العقوبات والغزو والاحتلال

يُعرف الكثير عن التكاليف الرهيبة التي جلبتها الولايات المتحدة على نفسها من أجل الغزو والاحتلال، لكن ليس هناك تقديرات للتكاليف المترتبة على المجتمع العراقي بفعل التدمير المادي والعقلي والاجتماعي والثقافي الذي كابده البلد بصورة جماعية وفردية.

ليست المسألة هنا مسألة مساعدة إنسانية أو تنموية؛ إنها مسألة تعويض عن خسائر ناجمة عن حرب واحتلال وعقوبات. في سنة ١٩٩١، أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

(٨) شطب الديون معلن هنا، انظر: < <http://www.iraqdirectory.com/DisplayNews.aspx?id=414> > .

(٩) < <http://www.cfr.org/publication/7796/#24> > .

(٩) المزيد عن ديون العراق مذكور في:

أن العراق مسؤول مالياً عن الأضرار التي سببها غزوه للكويت^(١٠). وبالتالي، تم تأسيس لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة (UNCC). وطالبت حكومات وشركات وأفراد بما مجموعه ٣٥٠ مليار دولار. وجرى اقتطاع ٣٠ بالمئة من أموال محدودة مخصصة لبرنامج إنساني كي تُدفع لتلك الجهات المطالبة بالتعويضات في الوقت الذي كانت معدلات وفيات الأطفال في العراق قد بلغت مستويات قصوى.

في هذه المرحلة من المعاناة المستمرة في العراق، ينبغي أن يتم الاتفاق على مدفوعات التعويض، وخصوصاً من جانب أولئك الذين سببوا موتاً ودماراً للعراق وشعبه لسنوات عدة، وبخاصة منذ غزو ٢٠٠٣.

٦ - السيادة على عائدات النفط

يملك العراق واحداً من أكبر الرواسب النفطية غير المستغلة في العالم. فإذا أُحسن إدارته على نحو منصف، يستطيع أن يوفر للبلد وأهله رخاء طويل الأجل. وما زال العراقيون من جميع طبقاته السياسية والاجتماعية يقاومون محاولات لاعتماد قوانين خاصة بالنفط من شأنها أن تحرم العراق من امتلاك ثروته النفطية بشكل كامل. يجب أن يكون جزءاً من عملية سلام من أجل استعادة العراق السيادة الكاملة على موارده النفطية والعائدات المستحقة. وسيكون معنى هذا وجوب إعلان جميع «الاتفاقات» المتعلقة بالبلد والمعلنة من جانب سلطة التحالف المؤقتة اتفاقات ملغية وباطلة^(١١).

٧ - الشرق الأوسط - منطقة خالية من أسلحة دمار شامل

يُنسى غالباً أن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أصراً كلاهما منذ زمن بعيد على أن يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة دمار شامل. وهذا الأمر ينسحب على جميع بلدان الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، التي هي قوة نووية منذ عقود، وعلى بلدان أخرى مثل إيران، التي ربما تتطلع إلى أن تصبح قوة نووية^(١٢).

ليس من المساهمة في سلام في الشرق الأوسط في شيء أن يسلك الغرب سياسة مزدوجة المبادئ، سياسة لإسرائيل، وسياسة لبلدان أخرى في المنطقة. وحتى أمن إسرائيل لم يستفد من هذه المقاربة. بالعكس، لقد شجعت بلداناً أخرى في المنطقة على تطوير قدرات مماثلة. وأصبحت المنطقة ككل أقل، لا أكثر، أمناً نتيجة سياسة خاطئة.

(١٠) يشير إلى قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧.

< <http://www.iraqoilaw.com> > .

(١١) في ما يتعلق بقانون النفط، انظر:

انظر أيضاً: < http://www.inthesetimes.com/article/3261/iraqi_unions_fight_the_new_oil_law > .

(١٢) انظر مثلاً رسالة (TFF) المفتوحة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة على موقع: < http://www.transnational.org/Resources_Treasures/2007/OpenLetterKi-moon.html > .

لا يمكن للسلام في المنطقة أن يتقدم ما لم يجر تفكيك منشآت نووية وغيرها من منشآت أسلحة دمار شامل على مستوى المنطقة كلها. وينبغي إخضاع هذه المنشآت لمراقبة وتفتيش ملائمين.

٨ - مرحلة حقيقة ومصالحة

إن ضخامة الدمار المادي تُلقي بظللها على العنف الاجتماعي - النفسي الذي يكابده ملايين من العراقيين، فلا تبقى مجالاً كافياً لتناول هذا العنف في النقاش العام، وفي وسائل الإعلام. ولا يمكن ببساطة المبالغة في تقدير الحاجة إلى إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح في صفوف العراقيين وبين العراقيين والبلدان التي ألحقت هذا القدر من الضرر بحياتهم ومجتمعهم. والحق الإنساني في تلقّي المساعدة لا يقتصر على أولئك الذين يعانون مادياً، بل يتعدّاهم إلى ملايين الذين يعانون نفسياً؛ فمشكلاتهم قد تُشعل في المستقبل عنفاً وكرهية هائلة إذا لم تُعالج معالجة شاملة بأفضل الخبرات المتاحة.

سوف يحتاج العراق، مثل بلدان أخرى شهدت صراعات في الماضي، إلى معالجة عملية وتسوية مؤسسية ملائمة، بما يضمن كشف وتدوين الحقيقة الأشمل حول تاريخه المعاصر. وبذلك يحظى الضحايا بمقدار من الاعتراف والتعاطف. يضاف إلى هذا وجوب درس حالات من إساءات سابقة إلى الإنسانية وتطبيق الدروس المستفادة على العراق.

٩ - تعاون بين الشعوب

لا يسع الحكومات وحدها أن تصلح ما يُرتكب من أخطاء. فمن الضرورة أن يكون التعاون بين الشعوب جزءاً من عملية سلام مع العراق. لذا، ينبغي أن يكون أطباء ومرضى وباحثون اجتماعيون ومهندسون ومدرّسون ومدرّبون بين أولئك الذين يشجعون من الخارج على العمل في العراق عندما يبدأ عمل النوع الجديد من المهمات التي تقودها الأمم المتحدة. يجب أن تؤمّن داخل العراق وخارجه منح دراسية للشباب العراقي الذي خسر سنوات كثيرة بسبب العقوبات والغزو. وعلى نية توحيد العراق مع العالم الخارجي ثانية، يجب أن يُعطى طلبه من الخارج ومنظمات مجتمع مدني فرصاً للمجيء إلى العراق للتعلم وتقاسم المعرفة، إذ دون ذلك، لا تبقى طريقة أكثر إقناعاً بأن العالم الخارجي يريد السلام مع العراق وشعبه.

إن كثيراً من هذه المبادرات ممكنة في حال سمحت الظروف الأمنية في العراق بالقيام بها. وحتى ذلك الحين، ثمة سلسلة من الوسائل الإلكترونية التي يمكن استخدامها لتعزيز الاتصال والتفاهم بين الشعوب.

١٠ - تسوية شاملة للمنطقة بكاملها

الشرق الأوسط هو إحدى المناطق الأكثر عسكرياً في العالم. وخطة الحكومة الأمريكية الأخيرة لزيادة تسليح بلدان مختارة بما قيمته ٦٠ مليار دولار في وجه تهديدات مزعومة من

إيران هي، مرة أخرى، خطة مبنية على اعتقاد خاطئ وخطر لناحية كيفية خلق سلام واستقرار دائمين. ومثل هذه السياسة القائمة على القوة لم تنجح قط إلا في تشجيع عدم الاستقرار والترويج للمواجهة.

إن جميع الأزمات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط هي اليوم مترابطة، فلا يمكن حلّ إحداها بمعزل عن الأزمات الأخرى. لذا، ستكون مبادرة مهمة من أجل السلام، أن يُعقد - تحت رعاية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية - مؤتمر إقليمي يلتقي فيه جميع أطراف صراعات مختلفة، بما فيها حكومات ومنظمات إقليمية ومجتمعات مدنية، للبحث في شؤون السلام والأمن والتنمية في الشرق الأوسط. ومن الأهمية التشديد على شمولية مثل هذا المؤتمر، فلا يُستثنى طرف من أطراف أيٍّ من الصراعات. ويمكن أن يكون المؤتمر على غرار إجراءات منظمة «OSCE» ذات الأهمية التاريخية، إذ كانت في السبعينيات من القرن الماضي فعّالة في تفكيك معسكري الحرب الباردة. ويمكن أن يؤخذ في الاعتبار إنشاء منظمة OSCE / الشرق الأوسط، بحيث تكون هيئة مكرسة كلياً للأمن والتعاون في الشرق الأوسط.

اعتبار أخير

إن الوضع الراهن في العراق وفلسطين وأجزاء أخرى في الشرق الأوسط وضع لا تستحقه الشعوب في المنطقة، كما إنه غير جدير بمجتمع عالمي نزاع إلى الديمقراطية.

ينبغي أن يُرى إلى هذه الخطة المقترحة للسلام بوصفها تشجيعاً، بل مناشدة خُلُقِيّة، للتفكير في طرق ممكنة، ومناقشتها بصورة بناءة من أجل إنهاء سياسة المواجهة المأساوية ولنشر السلام في العراق ومع العراق والشرق الأوسط بأسره. السلام ممكن، لكنه لا يتحقق إلا عندما يكون جميع الفاعلين والحكومات والمجتمعات المدنية والمنظمات الدولية على استعداد للتخلي عن مقاربات قديمة وذات مصالح شخصية، والتحلي بالشجاعة والالتزام للمضي قدماً بطرق جديدة □